S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/880
25 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، موجهة
من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل طيه الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ التي وردت إليّ من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وأرجو التفضل بإطلاع أعضاء مجلس الأمن عليها.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

251096 251096 96-29104

9629104

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، موجهة إلى
الأمين العام من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٠٣١ (١٩٩٥)، أرفق طي هذا التقرير الحادي عشر عن عمليات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات (قوة التنفيذ). وسيكون من دواعي تقديري أن تتفضلوا بإتاحة هذا التقرير لمجلس الأمن.

لقد ظهرت بعض الدلائل التي تشير إلى إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة خلال الفترة التي تلت الانتخابات التي جرت هناك في ١٤ أيلول/سبتمبر. ولكن لا تزال مشاعر عدم الثقة والتوترات سائدة بين جميع الأطراف، كما اتضح من الصعوبات التي واجهت إنشاء مؤسسات مشتركة ومن المواجهات التي اندلعت في شتى القرى الواقعة في المنطقة الفاصلة، مع عودة اللاجئين لاستعادة ملكية منازلهم السابقة. ومن الواضح أن المجتمع الدولي لا يزال يواجه العديد من التحديات في ما يبذله من جهود لإحلال سلام دائم في المنطقة. وستواصل قوة التنفيذ العمل عن كثب مع مكتب الممثل السامي وغيره من المنظمات المدنية لمواجهة هذا التحدي. وفي الوقت ذاته، ستواصل قوة التنفيذ أداء مهمتها الرئيسية المتمثلة في كفالة الامتثال للجوانب العسكرية من اتفاق السلام.

وكما تدركون، فقد أعلنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عن قرار تأجيل الانتخابات البلدية في البوسنة حتى عام ١٩٩٧. وتقوم السلطات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي حاليا باستعراض ما سيترتب على هذا القرار من آثار على قوام قوة التنفيذ. ولكنني أود أن أؤكد لكم أنها ستحتفظ بقدراتها العامة حتى موعد انتهاء ولايتها في كانون الأول/ديسمبر. وتجري حاليا دراسة خيارات تدعيم البيئة المأمونة اللازمة لتوطيد دعائم السلام في البوسنة بعد عام ١٩٩٦.

(توقيع) خافيير سولانا

تذييل

التقرير الحادي عشر المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
عن عمليات قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات

عمليات قوة التنفيذ

١ - تتألف قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات في الوقت الحاضر من قرابة ٠٠٠ ٥٣ فرد من جميع دول منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومن ١٧ دولة مساهمة غير أعضاء في الناتو - نشروا في البوسنة والهرسك وكرواتيـــا. وللاستعداد لتنفيذ المرحلة الأخيرة من مهمة القوة، أذن مجلس شمال الأطلسي، في ١٨ أيلول/سبتمبر، بإنشاء مقر جديد في البوسنة والهرسك وكرواتيا في الأول من شهر تشرين الأول/ أكتوبر يكون موقعه في مقر "لاندسينت" (LANDCENT) ليحل محل مقر "افساوث" (AFSOUTH) ومقر قوة التحالف للرد السريع. وستحتفظ قوة التنفيذ بقدراتها العامة حتى موعد انتهاء ولايتها في شهر كانون الأول/ديسمبر.

٢ - ولا تزال الأصول الجوية للقوة توفر القدرة اللازمة لتأمين المجال الجوي والدفاع عن القوات البرية التابعة لها ودعمها، وتقديم الدعم للوكالات المدنية في حدود قدرات البعثات، ورصد الامتثال لاتفاق السلام. ولا تزال الأصول البحرية للقوة منتشرة كذلك لدعم العملية. ولكن في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، بعد رفع العقوبات عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وطبقا للقرارات التي اتخذها مجلس شمال الأطلسي ومجلس اتحاد أوروبا الغربية، صدر الأمر بإنهاء عملية شارب غارد SHARP GUARD.

٣ - وتواصل قوة التنفيذ الاضطلاع بمهمتها الأساسية المتمثلة في تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق السلام؛ وكذلك تنفيذ برنامج مستمر لتسيير الدوريات والتفتيش على مواقع المعسكرات ومصادرة الأسلحة غير المأذون بها وتدميرها. ورهنا بإنجاز هذه المهمة الأساسية، واصلت قوة التنفيذ توفير الدعم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولغيرها من المنظمات المدنية في أعقاب الانتخابات الوطنية التي جرت في ١٤ أيلول/سبتمبر.

٤ - واستمر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، توفير الدعم لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية، وواصلت قوة التنفيذ ما تقوم به بصورة منتظمة من طلعات تدريبية للدعم الجوي الوثيق والمنسق فوق سلافونيا الشرقية.

تعاون الأطراف وامتثالها

٥ - لا تزال الأطراف تمتثل بوجه عام للجوانب العسكرية من اتفاق السلام. وقد اكتمل نقل وتخزين أسلحة الدفاع الجوي والأسلحة الثقيلة من جانب الأطراف، وينطوي معظم حوادث عدم الامتثال خلال الفترة المشمولة بالتقرير على مصادرة الأسلحة الخفيفة.

٦ - واتضح خلال الشهر الذي أعقب الانتخابات الوطنية، أن البلد لا يزال يعاني من انقسامات حادة بدليل مقاطعة صرب البوسنة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر للبرلمان الجديد المتعدد الأعراق ورفع علم "الهرسك/بوسنا"/الكرواتي أثناء الاحتفال بتدشين جسر في موستار في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال حرية تنقل المدنيين وحرية العودة تبعثان على القلق، فقد وقعت أحداث من المضايقات العرقية بين الطوائف الثلاث جميعها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اندلعت مواجهات في جوسيسي وغيرها من القرى الواقعة في المنطقة الفاصلة حول زفورنيك بين صرب البوسنة واللاجئين البوسنيين، الذين كان بعضهم مسلحا، والذين كانوا يحاولون الاستيطان مجددا في منازلهم السابقة. وقام مكتب الممثل السامي وقوة الشرطة الدولية، بدعم من قوة التنفيذ، بوضع إجراءات الآن تنظم عودة المشردين واللاجئين إلى ديارهم في المنطقة الفاصلة على مراحل وبطريقة سلمية ومنظمة، وذلك استنادا إلى الأحكام ذات الصلة من المرفقين ١ ألف و ٧ من اتفاق السلام.

٧ - وفي مسعى لتحسين حرية التنقل وحرية العودة، قام مجلس شمال الأطلسي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر بتشجيع الدول على بحث إمكانية التبرع بجسورها المنصوبة مؤقتا إلى حكومة البوسنة والهرسك. علاوة على ذلك، وكمساهمة في تحسين أجواء المصالحة في البلد، يجري إيلاء النظر لإجراء دورات لبناء الثقة في مدرسة شيب (SHAPE) التابعة للناتو في أوبراميرغاو لأفراد عسكريين مختارين من قوات جميع الأطراف في البوسنة والهرسك. وستواصل قوة التنفيذ أيضا، ضمن حدود مهمتها الرئيسية، العمل بنشاط مع مركز تنسيق حقوق الإنسان في سراييفو لتحسين نظام رصد حقوق الإنسان.

التعاون مع الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الدولية

٨ - أثبت التعاون الوثيق لقوة التنفيذ مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الممثل السامي وقوة الشرطة الدولية أنه كان بالغ الأهمية في كفالة إجراء الانتخابات الوطنية في البوسنة بصورة سلمية في أيلول/سبتمبر. وسوف يستمر هذا التعاون.

٩ - وستواصل قوة التنفيذ العمل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا طبقا لأحكام المادة الرابعة من الاتفاق المتعلق بمراقبة الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي. وتحقيقا لهذه الغاية، وسعيا لمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ما تبذله من جهد لتحديد احتياجات التخفيض العامة، ستواصل قوة التنفيذ تبادل المعلومات ذات الصلة مع المنظمة بصورة منتظمة. ورهنا بتقديرات القادة الميدانيين، وفي حدود مهمتها الأساسية وتكليفاتها الرئيسية وما هو متاح من موارد، ستنظر قوة التنفيذ أيضا في طلبات تقديم الدعم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات مثل: تقديم أصول هندسية في الميدان لدعم بناء مواقع تخفيض الأسلحة، ونقل الأسلحة الثقيلة إلى تلك المواقع. كما ستكون قوة التنفيذ على استعداد للنظر فيما تقدمه المنظمة من طلبات أخرى للمساعدة في تنفيذ المادة الرابعة.

١٠ - وستواصل قوة التنفيذ تقديم المساعدة إلى مكتب الممثل السامي في ما يبذله من جهود لبناء المؤسسات المشتركة مثل مؤسسة الرئاسة والمجلس البرلماني ومجلس الوزراء والمحكمة الدستورية

والمصرف المركزي فضلا عن الإطار الدستوري الداعم. وسوف يستمر تقديم الخبراء والدعم في مجال النقل والاتصالات، فضلا عن الدعم لمشاريع الإصلاح والبناء القصيرة الأجل.

١١ - وتمت زيادة تواجد قوة التنفيذ في موستار لردع ما يمكن أن يقع من اضطرابات خلال فترة نقل مسؤوليات الشرطة من اتحاد غربي أوروبا إلى قوة الشرطة التابعة للاتحاد، التي ترصدها قوة الشرطة الدولية، ابتداء من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

١٢ - وتواصل قوة التنفيذ دعم المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وذلك عن طريق القيام برحلات استكشافية جوية وأرضية للمواقع التي منحتها المحكمة مركز الأولوية والمدعى أنها مقابر جماعية. وستواصل قوة التنفيذ توفير الدعم الأمني والسوقي لأفرقة المحكمة التي تقوم بالتحقيق في المواقع المدعى أنها مقابر جماعية في البوسنة والهرسك، على غرار ما جرى من مطلع تموز/يوليه وحتى نهاية أيلول/سبتمبر دعما لأفرقة المحكمة التي كانت تقوم باستخراج الجثث من عدة مواقع لمقابر جماعية في منطقة سربرينتسا.

- - - - -